ISSN-E: 2617-9563

أثر المخاطب في التوجيه النحوي في كتاب المقتضب للمبرد

د. شريفة علي موسى الزبيدي
جامعة أم القرى/ الكلية الجامعية بالقنفذة/ قسم اللغة العربية
sazobudi@uqu.edu.sa

.

ISSN-E: 2617-9563

ملخص البحث باللغة العربية:

يدور هذا البحث حول قضية من قضايا النحو التداول، وهي علاقة المخاطب بالخطاب في كتاب (المقتضب)، وتبين من خلال الدراسة الحس التداولي البارز للمؤلف في تحليله للكلام، فبرز دور المخاطب في توجيه المتكلم إلى بناء تراكيبه واختيار أساليبه؛ فبرز عدد من المبادئ التداولية، مثل: مبدأ تحقيق الفائدة، ومبدأ أمن اللبس، وإعلام المتلقي. وتجاوز دور المخاطب إلى مشاركة المتكلم غير المباشرة في بناء التراكيب، وتمثل ذلك في: اختيار صيغ معينة دون أخرى، وأدوات دون أدوات، والحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، والحكم اللغوي على بعض التراكيب، وتوجيه بعض الأساليب، بما يتواءم مع أحوال المخاطب، ويحقق الوظيفة التواصلية للكلام.

الكلمات الافتتاحية: أثر – المخاطب – التوجيه – النحوي – المقتضب.

ISSN-E: 2617-9563

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، خلق الإنسان، علمه البيان، والصلاة والسلام على النبي العدنان، وعلى آله وصحبه الأبرار الأطهار، ومن تبعهم بإحسان، وعنا معهم يا منان.

وبعد:

فهذا البحث (أثر المخاطب في التوجيه النحوي في كتاب المقتضب للمبرد) يندرج تحت ما يعرف بـ(النحو التداولي) الذي يدرس النحو في إطار أكثر شمولية من الدرس النحوي التقليدي الذي يهتم أكثر ما يهتم بعرض القاعدة والتمثيل لها وسوق الشاهد عليها تلو الشاهد من القرآن الكريم أو من كلام العرب؛ للتدليل على صحتها، أو يهتم بالاختلافات النحوية وسوق الحجج والاجتهاد في دحض الرأي المخالف وإقامة الدليل والحجة على صحة الرأي المعتنق، ومن ثم تَمّ إهمال جوانب في البناء النحوي لا تقل خطورة عن عرض القاعدة والتمثيل عليها والاستشهاد لها، وبعبارة أقل حدة: عدم الاهتمام بجوانب في هذا البناء نبه عليها أئمة النحو القدامى منذ الخليل وسيبويه والمبرد ومن جاء بعدهم من النحويين الكبار، هذه الجوانب التي أولاها النحو التداولي وعلم النص ومن قبلهما علم البلاغة العربية عناية واهتمامًا، وهذه الجوانب هي: السياق، والمتكلم، والمخاطب، هذه الجوانب التي تعني الربط بين البنية اللغوية والظروف المقامية التي أنجزت فيها هذه البنية، والتي تمثل الظروف الخارجية التي تحيط بالعملية الكلامية دون حصر المعالجة في إطار لغوي خالص.

ولم يكن النحو العربي ولا أئمته بعيدين عن تناول هذه الجوانب، ولكن يقع العبء على الباحثين والدارسين في العصر الحديث الذين ركزوا في دراساتهم للنحو العربي على قضاياه المتعلقة بقواعده والخلاف الذي دار حولها، والترجيح بين المختلفين، وأيهم أقرب لروح اللغة، وهذه مسائل جدُّ مهمة، ولكن الجوانب الأخرى مهمة أيضًا ويجب علاجها؛ لأن النحو العربي – كما البلاغة العربية – متهمان بالنظرة المعيارية الصارمة، والجزئية التي لا تنظر إلى اللغة إلا بوصفها قاعدة يمثل عليها بمثال لا يتعدى الجملة، أو يستشهد لها بآية أو بجزء آية، أو ببيت من الشعر أو جزء من بيت، وهكذا، مع أن النظرة العابرة في البناء النحوي والبلاغي يدحض هذه التهمة، فالنحاة العرب بوضعهم للقواعد: أولاً– بفعلهم هذا إنما يضعون الضوابط التي تضمن – من خلال توظيفها – الحفاظ على سلامة اللغة وصحة توظيفها، طبعًا، نتيجة للمعيارية الصارمة المبنية على المنطق العقلاني وقعت من النحاة أمور يجب على الدارسين والباحثين تخليص النحو العربي منها بالرجوع إلى القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب الفصحاء شعرهم ونثرهم. وثانيًا– هم لم يهملوا العناصر التداولية: المرسل أو المتكلم، والرسالة أو النص، والسياق، فلهم إشارات هادية في كثير من أبواب النحو تدلنا على كيف ينشئ المتكلم رسالته أو نصه، ثم بمجموع أبواب النحو يتمكن المتكلم من إنشاء نصه على الوجه الصحيح، وقديمًا قال عبد القاهر الجرجاني: «النظم هو توخي معاني النحو، وبيان ذلك: ... أنْ ليسَ "النظمُ" إلا أن تضعَ كلامكَ الوضعَ الذي يَقتضيهِ "علمُ النحو"، وتعملَ على قوانينهِ وأُصولِه، وتعرفَ مناهجَه التي نُهِجتْ فلا تزيغَ عنها، وتحفَظُ الرُّسومَ التي رُسمتْ لك، فلا تُخِلَّ بشيءٍ منها». (الجرجاني، ١٩٩٢). وما النظم الذي يقصده عبد القاهر، أليس هو الكلام مؤلفًا محبوكًا مسبوكًا وفق قواعد النحو، وما يكون هذا الكلام؟ أليس هو الرسالة أو النص. وكما لم يهمل النحويون المرسل/ المتكلم، والرسالة/ النص، لم يهملوا كذلك المخاطب، ولا السياق.

وللحق، فمع ظهور المناهج والنظريات الحديثة في اللغة، مثل: نحو النص، والتداولية، ونظرية التلقي، وغيرها.. بدأ يلتفت الدارسون إلى هذه الجوانب في تراثنا النحوي ويكتبون حولها عددًا من البحوث والدراسات؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر: الجانب التواصلي في

النحو – دراسة لبعض القضايا النحوية للدكتور محمد عبد ذياب من العراق، وفكرة المقام في النحو العربي للدكتور بلقاسم حمام من الجزائر، والمتكلم وأثره في بناء القاعدة النحوية عند سيبويه للدكتورة بان مهدي صالح الخفاجي من العراق، والنحو العربي بين حاجة المتعلم وحاجة المتكلم للدكتور بركاهم العلوي من الجزائر، وقصد المتكلم وتعدد التراكيب في العربية – دراسة في النحو والدلالة للباحث عمرو خاطر وهدان من مصر، وتقويل المتكلم في الدرس النحوي للدكتور هاني كنهر عبد زيد العتابي من العراق، ومراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه للدكتور حسين ناصح الخالدي من العراق، ومراعاة المخاطب في النحو العربي للدكتورة بان الخفاجي من العراق، ومراعاة المخاطب والمقام في النحو القرآني للدكتورة هناء محمود إسماعيل من العراق، وأثر مراعاة المخاطب في التوجيه النحوي عند سيبويه للدكتور مصطفي أحمد عبد العليم من مصر، والمخاطب والمعطيات السياقية للدكتور خالد عبد الكريم بسندي من المملكة العربية السعودية، ومراعاة المتلقي في كتب النحو – إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه إنموذجًا للباحثة بلهوشات سهام من الجزائر. وغير هذا من الدراسات التي تكشف بجلاء أن تراثنا النحوي لم يهمل الجوانب التداولية، بل أولاها عناية، ولكنها جهود لم تستثمر إلا مؤخرًا، وما تزال في حاجة إلى استثمار أكثر، وبذل الجهد للكشف عنها في كتب التراث النحوي، وليس الكشف عنها فقط، بل توظيفها في تطوير البحث النحوي واللغوي العربي المعاصر.

ومن ثم، أردت في هذه الورقة أن أدلي بدلوي، وأن أتناول (أثر المخاطب في التوجيه النحوي في كتاب المقتضب للمبرد)، بهدف الإسهام في كشف الجوانب المضيئة في تراثنا اللغوي والنحوي؛ بغية رفع الضيم الذي لحقه من بعض المغرضين تارة، والجهلة تارة أخرى.

ووقع اختياري على كتاب (المقتضب) للمبرد؛ لقيمة هذا الكتاب العظيمة في التأسيس للفكر النحوي العربي، ثم إن صاحبه إمام في النحو واللغة لا ينازع في هذا أحد، ثم لأني بحثت فلم أجد أحدًا تناول موضوع الدراسة هذه في ورقة أو بحث.

ولتحقيق الهدف المبتغى جاءت الدراسة في: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وقائمة بالمصادر والمراجع.

فأما المقدمة فأومأت فيها إلى أهمية الدراسة ومدى الحاجة إليها والهدف منها، كما أشرت فيها إلى خطة البحث والمنهج المتبع.

وأما التمهيد فأعطى نبذة عن المبرد وكتابه (المقتضب).

والمبحث الأول تناول: المخاطب حامل على فعل الكلام.

والمبحث الثاني تناول: المخاطب وبناء التراكيب.

والمبحث الثالث تناول: أثر المخاطب في توجيه الأساليب.

وجاءت الخاتمة لتكشف أبرز النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الباحثة من خلال الدراسة.

وأخيرًا تم جمع المصادر والمراجع التي أفاد منها البحث في قائمة مرتبة ترتيبًا أبجديًّا.

هذا وقد اتبعت منهجًا يقوم على الاستقراء والتحليل والاستنباط.

والله أرجو التوفيق والسداد،

الباحثة

ISSN-E: 2617-9563

التمهيد

المبرد وكتابه المقتضب

المبرد:

هو: أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عُمَيْر بن حسان بن سُليم بن سعد بن عبد الله بن يزيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم –وهو ثُمالة– بن أحْجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزْد بن الغوث، البصري، النحوي الأخباري، (الإشبيلي والهبي، ٢٠٠٦) شيخ علم النحو وإمام علم العربية ببغداد في زمانه، ولد يوم الاثنين ليلة الأضحى سنة عشر ومائتين للهجرة، وقيل: ولد سنة سبع ومائتين، وهو من أهل البصرة، وسكن بغداد. (المقريزي، ٢٠٠٦)

وقد أخذ المبرد العلم عن عدد من الشيوخ العلماء، فقد أخذ عن: الجرمي وأبي عثمان المازني، فذُكِرَ أنه: «ابتدأ بِقِرَاءَة (الْكتاب) على الْجرْمِي فَقَرَأَ بعضه، وكَمَّل بَاقِيه على الْمَازِني» (أبي المحاسن المعري، ١٩٩٢). وأخذ – أيضًا – عن أبي حاتم السجستاني وغيرهم من أئمة أهل العربية. (الأنصاري والأنباري، ١٩٨٥)

وعنه أخذ: الزجاج، ونفطويه، وغيرهما من الأئمة.

وتصدر للاشتغال بالعلم ببغداد، فقد سَار إِلَى بَغْدَاد، وَتكلم فِي جَامع الْمَنْصُور، وَأخذ يُجيب عَن مسَائِل يُفهم أَنه قد سُئل عَنْهَا، فَقَامَ الزَّجَّاج من حَلقَة أَحْمد بن يحيى ثَعْلَب إِلَيْهِ، وَألقى عَلَيْهِ عدَّة مسَائِل، فَأجَاب فِي جَمِيعهَا، فَلَزِمَهُ وَترك مجْلِس ثَعْلَب.

وقال أبو الْقَاسِم الدقيقي: مَا زَالَ (الْكتاب) مُطَّرحًا بِبَغْدَاد، لَا يُنظر فِيهِ، وَلَا يعول عَلَيْهِ، حَتَّى ورد المُبرِّد إِلَيْهَا، فبيَّنه، على علو قدره وشرفه، ورغَّب النَّاس فِيهِ، فَكَانَ لَا يُمكِّن أحدًا من قِرَاءَته عَلَيْهِ حَتَّى يقرأه على الزَّجَّاج، ويُصححه. (أبي المحاسن المعري، ١٩٩٢)

وكان – رحمه الله – إمامًا في النحو واللغة والأدب، أخباريًّا علامة، فصيحًا مفوهًا، كثير الأمالي، حسن النوادر، فكان – رحمه الله – من العلم وغَزارة الأدب، وكثرة الحفظ، وحسن الإشارة، وفصاحة اللسان، وبراعة البيان، ومُلُوكِيَّة المجالسة، وكَرَم العِشْرة، وبلاغة المكاتبة، وحَلاوة المخاطبة، وجَوْدة الخط، وصحَّة القريحة، وقُرْب الإفهام، ووضوح الشرْح، وعُذوبة المنطق.. على ما ليس عليه أحد ممَّن تقدَّمه أو تأخَّر عنه (مكري وزواري، ٢٠٠٨)، (ولقد كان – رحمه الله – كما قال بعضهم: «أعلم أهل زمانه بالنّحو والغريب». (أبو طالب والساعي، ٢٠٠٩)

وللمبرد من المؤلفات النافعة: (الكامل) و(الروضة) و(المقتضب) و(المذكر والمؤنث) و(التعازي والمراثي) و(شرح لامية العرب)، و(إعراب القرآن) و(طبقات النحاة البصريين) و(نسب عدنان وقحطان) و(المقرب) وغير ذلك، (خير الدين، ٢٠٠٢)، فقيل: إن مؤلفاته – رحمه الله – تربو على الخمسين، معظمها في الأدب واللغة والنحو والقرآن. (النيسابوري، ١٤٣٠هـ)

وذكر أن وفاته – رحمه الله – كانت في ثامن عشر ذي الحجة من سنة خمس وثمانين ومائتين، (أبو طالب والساعي، ٢٠٠٩) وقيل: سنة خمس وثمانين ومائتين. (خير الدين، ٢٠٠٢)

كتاب (المقتضب):

لا يمكن في ورقة بحثية كتلك الإحاطة بكل جوانب كتاب (المقتضب) الدالة على قيمة هذا الكتاب ومنزلته بين مؤلفات علم النحو في تراثنا العربي؛ ولذلك سنعطي إشارات سريعة مستأنسين بما توصل إليه محقق الكتاب الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في الشأن، ناقلين بعض أقوال العلماء فيه.

لنعلم أن كتاب (المقتضب) يعد الموسوعة النحوية الثانية بعد كتاب سيبويه في تاريخ النحو العربي، وهو من أعظم الكتب الأصيلة التي وصلت إلينا بعد كتاب سيبويه، أما ما عداهما فهي مجرد رسائل، وإن وجدت كتب فلم تصلنا، يقول ابن السراج: «ذكر أبو الحسن الرماني أنه جرى بحضرة ابن السراج ذكر كتابه (الأصول) الذي صنفه فقال قائل: هو أحسن من كتاب (المقتضب) للمبرد. فقال ابن السراج: لا تقل هذا إنما استفدنا ما استفدناه من صاحب (المقتضب)». (النحوي، ابن سراج، د.ت)

وكتاب (المقتضب) «أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح السهل والعبارة المبسوطة». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

وقارئ (المقتضب) يتبين له بوضوح مدى اعتماد المبرد على (الكتاب) لسيبويه، من ذلك قوله: «قَالَ سِيبَوَيْهِ خرج الْخَلِيل يَوْمًا على أَصحابه فَقَالَ: كَيفَ تلفِظون بالباءِ من اضربْ، وَالدَّال من قدْ وَمَا أَشبه ذَلِك من السواكن، فَقَالُوا: با، دَال، فَقَالَ: إِنَّما سمّيتم باسم الْحَرْف وَلم تلفِظوا بِهِ؛ فَرَجَعُوا فِي ذَلِك إِليه». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

وقوله: «تَقول: إِن زيد منطلق، أَي: مَا زيد منطلق. وَكَانَ سِيبَوَيْهِ لَا يرى فِيهَا إِلَّا رفع الْخَبَر؛ لِأَنَّهَا حرف نفي دخل على ابْتِدَاء وَخَبره كَمَا تدخل ألف الِاسْتِفْهَام فَلَا تغيره، وَذَلِكَ كمَذْهَب بني تَمِيم فِي (مَا). وَغَيره يُجِيز نصب الْخَبَر على التَّشْبِيه بِلَيْس» (المقتضب، ١٣٩٩هـ)، وغير ذلك من المواضع كثير.

ولأهمية كتاب (المقتضب) نقل عنه جمع كثير من النحاة، كابن السراج في (الأصول)، (النحوي، ابن سراج، د.ت)، وأبو القاسم الزجاجي في (اللامات)، (الزجاجي، ١٩٨٥هـ)، و(الإيضاح في علل النحو)، (الزجاجي، ١٩٨٦هـ)، وأبي جعفر النحاس في (عمدة الكتاب) (النحوي، ٢٠٠٤)، (وأبي سعيد السيرافي في (شرح كتاب سيبويه))، (المرزبان، ٢٠٠٨)، وغيرهم.

وأما عن منهج المبرد في (المقتضب) فقد خلا الكتاب من المقدمة، ومادة الكتاب معروضة فيه على أساس الموضوعات النحوية والصرفية، وبين مباحث الكتاب خلط كبير؛ مما حمل الباحثين على وصفه بأنه كتاب مضطرب التأليف، فمادة الأصوات متفرقة في كل أجزاء الكتاب وجاءت مختلطة بموضوعات النحو والصرف، وفي الاستشهاد اعتمد على القرآن الكريم والشعر، وهو يقدم الاستشهاد بالقرآن على الشعر إلا في بعض المواضع القليلة، وكان حذرًا عند استشهاده بالقرآن الذي أكثر منه كثرة واضحة، فكان يقول بعد كل استشهاد وتحليله: والله أعلم، وقد استشهد بالحديث النبوي في مواضع قليلة، واستشهد بالأمثال في مواضع متعددة، ولم نعدم استدعاءه للغات العرب، وأفاد من أقوال المفسرين.

ولأن المبرد زعيم مدرسة البصرة في النحو فقد رد أقوال الكوفيين وضعفها وكان يصفها بالفساد، فمثلاً يقول: «ويُجيز هؤلاءِ حذف الْهمزَة لغير علَّة إِلَّا الاستثقال، وَهَذَا القَوْل فِي الْفساد كالقول الَّذِي قبله» (المقتضب، ١٣٩٩هـ). ويشير –هنا – بـ(هؤلاء) إلى الكوفيين، وأحيانًا يشير إليهم بـ«بَعض النَّحْوِيين من غير الْبَصرِيين» (المقتضب، ١٣٩٩هـ)، فهو لم يذكرهم بالاسم إلا مرة واحدة، في قوله: «قَوْلك: أَخُوك وأخال وأخيك وَأَبُوك وأباك وَأَبِيك وَذُو مَال وَذَا مَال وَذي مَال. وَجَمِيع هَذِه الَّتِي يسميها الْكُوفِيُّونَ معربة من مكانين». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

وحتى البصريين الذين هو واحد منهم، بل زعيمهم، لم يقف منهم موقفًا واحدًا في (المقتضب)، فهو يقف معهم ويصوب أقوالهم في الغالب، وأحيانًا يخالفهم، فمثلاً يقول: «فأَمَّا الْوَاو فإِن ذَلِك لَا يجوز فِيهَا كراهيَةً للضمّة بَين الواوين، وَذَلِكَ أَنَّه كَانَ يلْزمه أَن يَقُول مَقْوُوْل؛ فَلهَذَا لم يجز فِي الْوَاو مَا جَازَ فِي الياءِ، هَذَا قَول البصريّين أَجمعين، وَلست أَراه مُمْتَنعا عِنْد الضَّرُورَة؛ إِذ كَانَ قد جاءَ فِي الْكَلَام مثله، ولكنَّه يعتلّ لاعتلال الفِعْل، ... قَالَ العجّاج: **كأَنَّ عَيْنَيهِ مِن الغُوُورِ**» (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

بل في بعض المواضع أزرى على قولهم، فيقول مثلاً: «فَإِن أخْبرت عَن (خَالِد) قلت: الْمعلم زيد عمرًا إِيَّاه أَخَاك خَالِد. فَإِن أخْبرت عَن (الْأَخ) قلت: الْمعلم زيد عمرًا خَالِدا إِيَّاه أَخُوك فَإِن لم تفعل هَذَا، وَقلت: المعلمه في بعض هَؤُلَاءِ المفعولين – الْتبس الْكَلَام، إِلَّا أَن يكون الذي تَقول فِيهِ (المعلمه) الْمَفْعُول الأول، فَإِن كَانَ كَذَاك جَازَ، وَإِلَّا لم يفهم، وَقد أجَازه كثير من الْبَصرِيين في المفعولات كلهَا، وَلَيْسَ قَوْلهم في هَذَا شَيْئا». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

وقد توسع المبرد من استعمال القياس في المقتضب؛ لدرجة أنه غلبه على السماع في بعض الأحيان، يقول: «وَاعْلَم أَن من الْعَرَب من يَقُول: اللهِ لَأَفْعَلَنَّ، يُرِيد الْوَاو، فيحذفها، وَلَيْسَ هَذَا بجيد فِي الْقيَاس». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

وإذا وافق السماع القياس قال: «والمخرج الثَّالِث من الْحلق مخرج الْغَيْن والخاءِ وإِدغام كلّ وَاحِدَة مِنْهُمَا فِي أُختها جيّد وإِدغام الْعين والحاءِ فيهمَا يجوز فِي قَول بعض النَّاس وَلم يذكر ذَلِك سِيبَوَيْهِ ولكنَّه مُسْتَقِيم فِي اللُّغَة معروفٌ جَائِز فِي الْقيَاس». ((المقتضب، ١٣٩٩هـ)

ونستطيع القول: إن النزعة العقلية كانت غالبة على تناول المبرد للمسائل النحوية والصرفية والصوتية في المقتضب؛ مما أدى إلى الغموض والتعقيد في بعض الأحيان، ومما يدل على ذلك المسائل الافتراضية والأمثلة المصنوعة التي غص بها (المقتضب)، ومع كل هذا لا يمكن إنكار فضل هذا الكتاب وصاحبه في التأصيل للنحو العربي.

المبحث الأول

مراعاة أحوال المخاطب عند فعل الكلام

المخاطب ركن أساسي في عملية التواصل الكلامية، فأي متكلم لا ينتج كلامه إلا لمخاطب معين، ولم يغب هذا الأمر عن أذهان النحاة العرب؛ فالمخاطب ماثل في دراساتهم للمسائل النحوية، واتكاؤهم عليه جليّ في توجيه بعض هذه المسائل، وهذا واضح في إشارات وعبارات صريحة وقعت منهم، من مثل: علم المخاطب أو جهله، أو انتباهه وغفلته، أو إفهامه أو الالتباس عليه.

وليس هذا فحسب، بل تخطى أثر المخاطب إلى أنه جاء حاملاً على فعل التكلم، وإنتاج الكلام وترتيبه، فالكلام وظيفته تحقيق عملية التواصل بين المتكلم والمخاطب؛ لتحقيق المنافع، فلولاه ما كانت هناك حاجة للكلام؛ ولذلك كان حاضرًا في ذهن المبرد، وهذا الحضور أدى به إلى اشتراط تحقق عدد من الأمور في الكلام للقيام بوظيفته التواصلية، من ذلك:

أولاً– مراعاة حالات المخاطب عند فعل الكلام:

راعى واضع الكلام أحوال المخاطب بما يتناسب وخصوصيته، فوضع له الآليات دالة عليه، ومن هذه الآليات وضع أدوات دالة عليه، مثل: ضمائر المخاطب بأنواعها المنفصل والمتصل والمستتر، وقد أشار المبرد إلى هذا في قوله: «وأما التاء فتزاد ... فِي أَوائل الأَفعال يُعنى بهَا الْمُخَاطب مذكّرًا كَانَ أَو مؤنّثًا والأُنثى الغائبة، فأَمَّا الْمُخَاطب فنحو: أَنت تقوم وَتذهب، وأَنتِ تقومين وتذهبين»[1].

وأشار إلى التنويع في الضمائر بحسب نوع المخاطب، فقال: «وَاعْلَم أَنَّ ضمير الْمَرْفُوع التاءُ. يَقُول المتكلّم إِذا عَنى نَفسه ذكرًا كَانَ أَو أُنثى: قمتُ وذهبتُ، وإِن عَنى غَيره كَانَت التاءُ على حَالهَا إِلاّ أَنَّها مَفْتُوحَة للمذكّر ومكسورة للمؤنّث، تَقول: فعلتَ يَا رجل، وفعلتِ يَا امرأَة...، وإِن ثنَّى الْمُخَاطب قَالَ: فعلتما، ذكرين كَانَا أَو أُنثيين، ...، وَلَا يجوز فَعَلَ أَنتما، فإِن جمع فَكَانَ المخاطبون ذُكُورا قَالَ: فَعلْتُمْ،

---

[1] المصدر السابق، ١٩٨/١.

ISSN-E: 2617-9563

وَلَا يَقُول: فعل أَنتم، وإِذا كنَّ إِناثا قَالَ: فعلتنّ، وَلَا يجوز: فعل أَنتنّ»[٢].

وأشار المبرد إلى مراعاة الواضع عدد المخاطبين وذلك عندما قال: «اعْلَم أَنَّ حدّ الإِضمار أَن يكون كافًا وميمًا وواوًا، إِذا كَانَ المخاطبون مذكَّرِين، فَتَقول: ضربتكمو يَا قوم، ورأَيتكمو المنطلقين. وإِنَّما كَانَت الْوَاو لهَذَا لَازِمَة؛ لأَنَّ التَّثْنِيَة رأَيتكما، وإِذا لَزِمت التثنية الأَلفُ لَزِمت الْجمعَ الْوَاوُ، كَقَوْلِك: مسلمان ومسلمون، ولكنَّك تحذف إِن شِئْت هَذِه الْوَاو اسْتِخْفَافًا فَتَقول: رأَيتكمْ وضربتكمْ، وإِنَّما كَانَ ذَلِك لأَنَّ التَّثْنِيَة تلزمها الأَلفُ فَلَا يكون هَا هُنَا التباس»[٣].. إلخ.

ثانيًا- تحقق الفائدة من الكلام:

لكي تتحقق الوظيفة التواصلية للكلام فلابد أن تتحقق الإفادة منه، أي: إفادة المخاطب المقصود بالكلام، فإن لم يفد الكلام المخاطب المقصود لم يقع التواصل، ويحكم على هذا الكلام بالفساد، ومعنى هذا لابد من دراسة الكلام ليس فقط في بنيته الداخلية دراسة وصفية لغوية بحتة، لكن لابد من تناوله من خلال سياقاته الخارجية، وفي ضوء السياق المقامي، ودراسة هذا السياق والمخاطب وتحليلهما في ذهن المتكلم لرصد تجلياتهما في الفعل الكلامي، وهذا ما أدركه المبرد ومن قبله سيبويه والنحاة من بعدهم، ومن بعدهم أصحاب التداولية وأصحاب نظرية التلقي.

وفي النص الآتي يصرح المبرد بأن الجملة المكونة من الفعل والفاعل كما الجملة المكونة من المبتدأ والخبر إذا حسُن السكوت عليهما، أي: أفادا معنى، فهذه الإفادة تخص المخاطب، هو المقصود بها خصيصًا.

يقول المبرد: «(هَذَا بَاب الْفَاعِل). وَهُوَ رَفْع، وَذَلِكَ قَوْلك: قَامَ عبدُ الله، وَجلسَ زيدٌ، وإِنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعًا؛ لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت، وَتجب بهَا الفائدةُ للمخاطب؛ فالفاعل وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الِابْتِدَاء وَالْخَبَر، إِذا قلت: قَامَ زيد، فَهُوَ بِمَنْزِلَة قَوْلك: الْقَائِم زيدُ». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

وكأن المبرد بالنص على الجملتين: الاسمية والفعلية، يشير إلى الفعل الكلامي برمته، إذ إن هاتين الجملتين هما أساس تشكيل الكلام، فالخطاب تنويع من هاتين الجملتين، والشرط في صحة هذا الخطاب: الإفادة.

والتسوية هنا بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية ليست تسوية عامة، بل هي تسوية في درجة إفادة المخاطب مقصود المتكلم، فكلتاهما تفيده: قيام زيد، وإلا فإن بين الجملة الاسمية والفعلية دلالية، فالأولى تدل على الثبات والاستمرارية، والثانية تدل على التجدد والتغير، وخصوصًا إذا كان الفعل مضارعًا.

وفي موطن آخر يقول المبرد: «وَكَذَلِكَ إِذا قلت: لم يقم زيد، وَلم ينطلق عبد الله، وسيقوم أَخوك. فإِن قَالَ قَائِل: إِنما رفعت زيدا أَوّلاً لأَنَّه فاعِل، فإِذا قلت: لم يقم. فقد نفيت عَنهُ الفِعْل، فَكيف رفعته؟ قيل لَهُ: إِن النَّفْي إِنَّما يكون على جِهَة مَا كَانَ مُوجبًا، فإِنَّما أَعلمت السَّامع من الَّذِي نفيت عَنهُ أَن يكون فَاعِلاً». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

وفي هذا النص كان للمخاطب أثره في المجيء بالفعل منفيًا؛ وذلك لإفادته أن القيام لم يقع من فاعل، وأن فاعل القيام مجهول، فبنفي الفعل عن شخص ما ينتفي أن يكون فاعلاً، والذي حمل على استخدام النفي هو المخاطب؛ لإعلامه أن هذا الشخص لم يقم

---

[٢] المصدر السابق، ٣٩٦/١، ٣٩٧.

[٣] المصدر السابق، ٤٠٣/١.

بالفعل، وهذا الذي فعله المتكلم من المجيء بالنفي نفي للبس إذا كان فعل القيام وقع بالفعل، وليس نفيًا لوقوع الفعل، وهو ما يريد المتكلم إيصاله للمخاطب، وبهذا لم يبق الخطاب النحوي بمعزل عن المتكلم والمخاطب؛ وبذلك تتحقق الوظيفة التواصلية للكلام.

وتحدث المبرد في (باب المسند والمسند إليه) عن فائدة الخبر، «فالابتداء نَحْو قَوْلك: زيد. فَإِذا ذكرته فَإِنَّمَا تذكره للسامع؛ ليتوقع مَا تخبره بِهِ عَنهُ، فَإِذا قلت: منطلق أَو مَا أشبهه صَحَّ معنى الْكَلَام، وَكَانَت الْفَائِدَة للسامع فِي الْخَبَر؛ لِأَنَّهُ قد كَانَ يعرف زيدا كَمَا تعرفه، وَلَوْلَا ذَلِك لم تقل لَهُ: زيد. ولكنت قَائِلا لَهُ: رجل يُقَال لَهُ زيد، فَلَمَّا كَانَ يعرف زيدا ويجهل مَا تخبره بِهِ عَنهُ، أفدته الْخَبَر، فصح الْكَلَام؛ لِأَن اللَّفْظَة الْوَاحِدَة من الِاسْم وَالْفِعْل لَا تفِيد شَيْئًا، وَإِذا قرنتها بِمَا يصلح حدث معنى وَاسْتغْنى الْكَلَام» (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

وإعلام المخاطب وإفادته المقصود منطلَق المتكلم في إنتاج الكلام واختيار الأساليب المعينة، فعندما يقول المبرد: «وَكَانَ أَبُو الْحسن الْأَخْفَش لَا يُجِيز: اخْتصم أَخَوَاك كِلَاهُمَا، وَلَا اقتتل أَخَوَاك كِلَاهُمَا. وَيَقُول: (اخْتصم) لَا يكون إِلَّا من اثْنَيْنِ أَو أَكثر، وَإِنَّمَا أَقُول: جاءني أَخَوَاك كِلَاهُمَا؛ لأعْلم السَّامع أَنه لم يَأْتِ وَاحِد، وَكَذَلِكَ: جاءني إِخْوَتك كلهم؛ لأعْلم أَنى لم أبق مِنْهُم وَاحِدًا، فَقيل لَهُ: فَقل: اخْتصم أَخَوَاك كِلَاهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَا يلتبس بِمَا بعد التَّثْنِيَة، فَذهب إِلَى أَن (كِلَاهُمَا) يكثر بِهِ، وَلَا يقلل بِهِ وَهَذَا قَول كثير من النَّحْوِيين». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

وعندما يقول المبرد هذا يرشدنا إلى أن الحامل على الإتيان بالتوكيد المعنوي (كلاهما) مع التثنية، و(كلهم) مع الجمع هو إعلام المخاطب، وأن المجيء من الاثنين جميعًا في وقت واحد ولم يأت واحد تلو واحد في التوكيد الأول، وأنه وقع المجيء من جميع الأخوة في وقت واحد في التوكيد الثاني، والذي حمل المتكلم حملاً على الإتيان بهذا التوكيد هو المخاطب.

والمتأمل في نصوص المبرد وتعليله يجد أنه يركز على المخاطب، خصوصًا ما يتعلق بحصول الفائدة له من الكلام أو إعلامه بالمقصود، والمخاطب يحتاج إلى الإعلام، ففائدة إعلامه وحصول الفائدة هو من قبيل مراعاة أحواله، ومن ثم فعلى المتكلم أن يقتصر من الكلام على قدر الحاجة، فإن الكلام إن لم ينحصر بالحاجة، ولم يقدر بالكفاية لم يكن لحده غاية ولا لقدره نهاية، (إدريس، ٢٠٠٦)، وهذا ما نلمسه في كلام المبرد السابق فهو يشير إلى أن الكلام يجب أن يكون مفهومًا وهادفًا وحاملاً لفائدة معينة للمخاطب، وبهذا يتلاقى المبرد مع نظرية التلقي الحديثة؛ حيث ينص سدنتها على أن «الإفادة أو الإفهام أهم مقاصد الخطاب الطبيعي بل جوهر وجوده». (النحوي، أبو علي، ٢٠١١)

ثالثًا– إفادة لازم الفائدة:

عند البلاغيين إذا كان المخاطب عالمًا بمقصود المتكلم، فإن المتكلم حينئذ يفيده لازم الفائدة وليس الفائدة نفسها؛ لأنه ليس خال الذهن، وهذه الفكرة ترددت عند النحاة بشكل ما، ومن ذلك ما نجده عند المبرد في قوله: «أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: أَزِيد فِي الدَّار أم عَمْرو، أَنَّهُمَا فِي علمك مستويان، فَهَذِهِ مضارعة، وَلِهَذَا تَقول: قد علمت أَزِيد فِي الدَّار أم عَمْرو؛ لأنهما قد اسْتَوَيَا عِنْد السَّامع؛ كَمَا اسْتَوَى الْأَوَّلَانِ فِي علمك». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

فهنا المتكلم لا يفيد المخاطب معنى جديدًا؛ فدخول (أم) في التركيب يقتضي التسوية، وهذا قارٌّ في علم المخاطب، والتنبيه على هذا يلفت نظرنا إلى العلاقة التفاعلية بين فعل الكلام وفعل تلقيه، بين منتج الكلام ومتلقيه، بين المتكلم والمخاطب؛ فالمخاطب – هنا – ليس مجرد مستهلك، بل مشارك بطريقة غير مباشرة في فعل الكلام.

رابعًا- تحقق أمن اللبس:

لم يجز النحاة الأساليب الملتبسة، وأسقطوها من حساباتهم؛ ولذلك عندهم «إزالة الالتباس واجب» (الأنباري، د.ت). وعَدَّ المبرد اللبس إشكالاً، وحاول أن يضع له حلاً، وذلك بإرجاع الكلام إلى أصل وضعه، فقال: «وفي كل مَسْأَلَة يدخلهَا اللّبْس أَن يُقَرَّ الشيء في مَوْضِعه؛ ليزول اللّبْس، وَإِنَّمَا يجوز التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير فِيمَا لَا يشكل». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

والمقياس في رفض هذه الأساليب الملبسة: المخاطب؛ فمن أجله أسقط النحاة بعض الأساليب ولم يجوزوها؛ لالتباسها عليه، ومن ذلك ما أورده المبرد في قوله: «فَإِن قلت: هَل يجوز: عندي عشرو رجل؟ فَإِن ذَلِك غير جَائِز؛ لِأَن الْإِضَافَة تكون على جِهَة الْملك إِذا قلت: عشرو زيد، فَلَو أدخلت التَّمْيِيز على هَذَا الْمُضَاف لالتبس على السَّامع قصدك إِلَى تَعْرِيف النَّوْع بتعريفك إِيَّاه صَاحب الْعشْرين، وَلم يكن إِلَى النصب سَبِيل؛ لِأَنَّهُ في بَاب الْإِضَافَة، كَقَوْلِك: ثوب زيد، وَدِرْهَم عبد الله. والتبيين في بَابه من النصب وَإِثْبَات النُّون؛ فَامْتنعَ من إِدْخَاله في غير بَابه مَخَافَة اللّبْس». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

المعلوم أن نون جمع المذكر السالم والملحق به تحذف عند الإضافة، فنقول: مسلمو الجزيرة، بنو إسرائيل، وهكذا، وهنا أورد المبرد تساؤلاً: هَل يجوز: عندي عشرو رجل؟ بإضافة (عشرون) إلى رجل، وحذف النون للإضافة، وكذلك إضافتها إلى زيد، وحذف النون؛ لأن (عشرون) ملحق بجمع المذكر السالم تحذف النون عند الإضافة، ولم يجز المبرد هذه الإضافة؛ لأن الإضافة فيها معنى الملكية، وهذا المعنى لا يوجد في هاتين الإضافتين؛ ولذلك (عشرون) لا تصلح للإضافة؛ لذلك تمحضت للتمييز، ولو قلنا: إن هذين المثالين (عندي عشرو رجل) و(عندي عشرو زيد) ونحوهما من التمييز، لم يصح؛ لأنه سيوقع المخاطب في اللبس من جهتين: الأولى- أن القصد من التمييز هو تعريف النوع (بيان الذات)، وفي مثل هذا لا يتضح هذا القصد. والثانية- أن هذا القصد من التمييز لا يتحقق إلا مع النصب، ولا سبيل إلى النصب هنا مع حذف النون، يتحقق فقط مع إثبات النون، فيجب أن يكون المثالين: عندي عشرون رجلاً، وعندي عشرون زيدًا.

ومراعاة المخاطب هنا كان له أثره في نفي أساليب، والتوجيه نحو الأسلوب الصحيح.

ويقول المبرد: «والنحويون يجيزون: المعطيه أَنا زيدًا، والمعطيه هُوَ دِرْهَم. وَهَذَا في الدِّرْهَم يتَبَيَّن؛ لعلم لسامع بِأَنَّهُ لَا يدْفع إِلَيْك زيدًا، وَلَكِن قد يَقع في مثل هَذِه الْمَسْأَلَة: أَعْطَيْت زيدًا عمرًا. فَيكون (عَمْرو) الْمَدْفُوع، فَإِن قدمت ضَمِيره صَار هُوَ الْقَابِض والدافع عِنْد السَّامع، فَالْوَجْه في هَذَا وفي كل مَسْأَلَة يدخلهَا اللّبْس أَن يقر الشيء في مَوْضِعه؛ ليزول اللّبْس، وَإِنَّمَا يجوز التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير فِيمَا لَا يشكل». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

ما يزال المبرد دؤوبًا في جعل المخاطب هو المقياس للحكم على صحة التراكيب وفسادها، فقد أورد عددًا من التراكيب:

- المعطيه أنا زيدًا. وهذا التركيب فاسد؛ لأن زيدًا إنسان، فهو ليس من الأشياء التي تدفع أو تعطى.
- المعطيه هو درهم. وهذا التركيب صحيح؛ لأن الدرهم مما يعطى، وهذا واضح فيه وفي أمثاله.
- أَعْطَيْت زيدًا عمرًا. وهذا جائز عند المبرد، والقابض هنا هو زيد، والمُعْطَى هو عمرو.

فإذا قدمنا ضمير عمرو على زيد: أعطيته زيدًا عمرًا. فصار القابض والدافع عند السامع.

والتركيب الأخير يقع في دائرة اللبس؛ ولذلك يمثل إشكالية عند المبرد؛ ويضع لها الحل، فيرى أن «في كل مَسْأَلَة يدخلهَا اللّبْس أَن يقر الشيء في مَوْضِعه؛ ليزول اللّبْس، وَإِنَّمَا يجوز التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير فِيمَا لَا يشكل».

إن المخاطب هنا يشارك المتكلم بطريق غير مباشر في ممارسة فعل الكلام، فهو يمارس ضغطًا على المتكلم لكي يتبنى التراكيب المفهمة له عند إنتاج الكلام، ويبتعد عن الأساليب التي يقع فيها الالتباس بما يوقع المخاطب في عدم الفهم.

ويدعو المبرد – اعتبارًا لحال المخاطب – إلى بناء التركيب على نحو معين؛ لنفي الالتباس عن المخاطب، ومن ذلك ما جاء في قوله: «أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: جَاءَنِي زيد، فَخفت أَن يلتبس الزيدان على السَّامع أَو الزيود قلت: الطَّوِيل، وَمَا أشبهه؛ لتفصل بَينه وَبَين غَيره، وَلَا تذكر إِلَّا مَا يَخُصُّهُ مِمَّن لَهُ مثل اسْمه». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

ويقول في موضع آخر: «فَإِن عرف السَّامع رجلَيْنِ أَو رجَالًا، كل وَاحِد مِنْهُم يُقَال لَهُ: زيد، فصلت بَين بَعضهم وَبَعض بالنعت، فَقلت: الطَّوِيل والقصير؛ لتميز وَاحِدًا مِمَّن تعرفه، فتعلمه أَنه الْمَقْصُود إِلَيْهِ مِنْهُم». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

ففي النصين دعوة من المبرد أن يحدد المتكلم كلامه تحديدًا دقيقًا؛ حتى يتعين المقصود منه للمخاطب بدقة، وبذلك يبقى المخاطب مشاركًا المتكلم في فعل الكلام، وهذا يتلاقى مع وظيفة اللغة الإنسانية، وهي إحداث التواصل بين المتكلم والمخاطب، والتعبير عن الأغراض والمقاصد، ولن يتحقق ذلك إلا بعبارة محكمة تفي بالمعنى، وتحقق البيان، دون أن يعتريها أي غموض أو إبهام، وبهذا يكون (أمن اللبس) معيار جوهري، وهو «الغاية القصوى للاستعمال اللغوي»، (ابن الحاجب، ٢٠٠٩)، وهو «قانون أساسي يحكم عملية الاتصال اللغوي». (ابن الحاجب، ٢٠٠٩)

خامسًا– بناء الحكم اللغوي:

لا يشارك المخاطب فقط في فعل الكلام، بل يشارك كذلك في تقنين الكلام وضبطه، وقد ورد في كلام المبرد ما يدل على ذلك: «وَإِنَّمَا صَار الضَّمِير معرفَة لِأَنَّك لَا تضمره إِلَّا بعد مَا يعرفهُ السَّامع، وَذَلِكَ أَنَّك لَا تَقول: مَرَرْت بِهِ، وَلَا: ضَربته، وَلَا: ذهب، وَلَا شَيْئًا من ذَلِك؛ حَتَّى تعرفه وَتَدْرِي إِلَى من يرجع هَذَا الضَّمِير». (المقتضب، ١٣٩٩هـ).

فالحكم على الضمير – هنا – بأنه مبني على علم السامع بذلك، ومعرفة السامع إياه مبنية على معرفة مرجعه، وبهذا يبقى المخاطب مشاركًا في فعل الكلام.

وبهذا يتلاقى المبرد مع التداولية الحديثة ذلك المذهب اللساني الذي «يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمليه، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب، والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة وناجحة، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية»، (صحراوي، ٢٠٠٥)، كالوقوع في اللبس الذي أشار إليه المبرد.

المبحث الثاني

أثر المخاطب في بناء التراكيب

أولاً– عناصر التركيب:

التركيب – أي تركيب – مؤلف من عدة كلمات، وهذه الكلمات مرجعها إلى: المعجم والصيغ الصرفية والضمائر الإشارية وحروف المعاني، هذه هي التي يختار المتكلم منها ليؤلف تراكيبه، وقد لفت النحويون إلى دور المخاطب في هذا الاختيار، فمراعاته يترتب عليها عملية التواصل بينه وبين المتكلم، وبدون ذلك يقع اللبس.

وعملية الاختيار هذه التي وضعها المبرد ومن قبله الخليل وسيبويه ومن بعدهما النحاة نصب أعينهم تقوم على محورين: المحور الاستبدالي الذي يشير إلى علاقة العنصر الماثل في الجملة بالعناصر الغائبة عنها. والمحور السياقي الذي يشير إلى تجاور العناصر المختارة طبقًا لقوانين التركيب، (فضل، ٢٠٠٥)، وهذا آخر ما توصلت إليه الأسلوبية الحديثة.

وهناك العديد من النصوص الشاهدة على وضع المبردُ المخاطبَ نصب عينيه عند الاختيار من بين الكلمات لبناء التركيب المُفْهِم، وأنه يحكم المحورين الاستبدالي والسياقي كليهما عند النظر إلى الاختيار من بين الكلمات في التركيب.

١- الصيغ الصرفية:

للمخاطب أثر في اختيار الصيغة الصرفية التي تتواءم مع حاله، وتنفي اللبس عن فهمه، من ذلك توجيهه إلى صيغة المضارع التي ترفع الإبهام عن السامع، فيقول: «إذا قلت: زيد يأْكل. فأَنت مُبْهم على السَّامع، لَا يدْرِي أَهو فِي حَال أَكْلِ أَم يُوقع ذَلِك فِيمَا يسْتَقْبل؟ فإذا قلت: سيأْكل، أَو سَوف يأْكل. فقد أَبنت أَنَّه لما يسْتَقْبل». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

فهنا المبرد لكي يتحرر التركيب للاستقبال طلب من المتكلم أن يختار من بين الصيغ الصرفية الزمنية الثلاث للمضارع: يأكل، سيأكل، سوف يأكل، وراعى أن السياق يقتضي تمحيض الزمن للاستقبال؛ لرفع الإبهام عن المخاطب حتى لا يتحير بين: هل مراد المتكلم الحال أو الاستقبال؛ لذلك وقع الاختيار على إحدى الصيغتين الأخيرتين.

٢- حروف المعاني:

أ- فتح لام الملكية وكسرها:

وفي موضع آخر جاء الاختيار بين (اللام المفتوحة) و(اللام المكسورة) مراعاة للمخاطب؛ منعًا من أن يلتبس عليه الأمر.

يقول المبرد: «لَام الْخَفْض الَّتِي يسمّيها النحويّون لَام المِلْك ... هِيَ مَكْسُورَة مَعَ الأَسماءِ الظَّاهِرَة ومفتوحة مَعَ الأَسماءِ المضمرة لعلَّة نذكرها، ... أَصلها عندنَا الْفَتْح كَمَا يَقع مَعَ الْمُضمر، نَحْو: قَوْلك المَال لَك، وَالْمَال لَنا، وَالدَّرَاهِم لَكم وَلَهُم. وَكَذَلِكَ كلّ مُضْمر، فإذا قلت: المَال لِزيد. كسرتها؛ لئلاّ تَلْتَبِس بلام الابتداءِ، وَلم تكن الْحَرَكَة فِيهَا إِعرابا فيسلمها على مَا خيّلت. وَمَوْضِع الالتباس أَنَّك لَو قلت: إِنَّ زيدا لَهذا، وإِن عمرا لَذاك. وأَنت تُرِيدُ لَام الْملك لم يدر السَّامع أَيَّهما أَردت: أَنَّ زيدا فِي مِلْك ذَاك، أَو أَنَّ زيدا ذَاك؟ فإذا كسرت فَقلت: إِن زيدًا لِذاك. عُلِمَ أَنَّه فِي مِلْكِه، وإذا قلت: إِنَّ زيدًا لَذاك. عُلِمَ أَنَّ زيدا ذَاك، وَكَذَلِكَ الأَسماءُ المعربة إِذا وقفت عَلَيْهَا فَقلت: إِنَّ هَذا لَزيد. لم يُدْرَ أَهو زيد أَم هُوَ لَهُ؟». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

اللام المفتوحة هي الأصل في الدلالة على الملكية كما يفهم من كلام المبرد، بدليل أنها إذا اتصلت بها ضمائر الجر أفادت الملكية، تقول: لَنا، لَكَ، لَكِ، لَكما، لَكم، لَكن، لَه، لَها، لَهما، لَهم، لَهن، ولا تأتي مكسورة إلا مع ياء المتكلم: لِي، وواضح أن كسرها لمناسبة الكسرة للياء، لكن مع الاسم الظاهر أو اسم الإشارة أو حتى ضمائر الفصل لا تدل على ذلك، وإنما تدل على تحديد الشيء وتعيينه أو التوكيد أو الابتداء، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿**قَالُوا أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ**﴾ [يوسف: ٩٠] فهنا اللام لام الابتداء وتفيد أيضًا تأكيدًا وتعيينًا. ومثله قوله تعالى: ﴿**إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا**﴾ [يوسف: ٨]، وحتى لا يلتبس معنى الابتداء والتوكيد والتعيين الذي تحمله اللام المفتوحة بمعنى الملكية الذي تحمله، وحتى لا يلتبس على المخاطب أي المعنيين هو مقصود المتكلم رأى المبرد كسرها لتتمحض للملكية، وينتفي الالتباس عن المخاطب، وهذا ما عليه اللغة كما في قوله تعالى: ﴿**لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ**﴾ [البقرة: ٢٨٤].

ويقول في موضع آخر: «فَأَما قَوْلنَا: فتحت على الأَصْل فَلِأَن أصل هَذِه اللَّام الْفَتْح، تَقول: هَذَا لَهُ، وَهَذَا لَك. وَإِنَّمَا كسرت مَعَ الظَّاهِر فِرَارًا من اللّبْس؛ لِأَنَّك لَو قلت: إِنَّك لِهَذَا، وَأَنت تُرِيدُ: لهَذَا.. لم يدر السَّامع أَتُرِيدُ لَام الْملك أم اللَّام الَّتِي للتوكيد؟ وَكَذَلِكَ يلزمك فِي الْوَقْف فِي جَمِيع الْأَسْمَاء إِذا قلت فِي مَوضِع (إِن هَذَا لَزيد): إِن هَذَا لِزيد.. لم يدر السَّامع أَتُرِيدُ أَن هَذَا زيد أم هَذَا لَهُ؟ فَلذَلِك كسرت اللَّام». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

إذن، كان للمخاطب أثره في اختيار العنصر المناسب للمعنى الذي يريد المتكلم إيصاله للمتلقي، فالمراد إيصاله هو معنى الملكية، وهذا المعنى لا يتحصل إلا باللام المكسورة مع الاسم الظاهر؛ لذا اختارها المتكلم ونحى اللام المفتوحة.

ب- دخول لام الأمر الجازمة على الفعل المبدوء بالتاء:

تدخل لام الأمر الجازمة على المضارع الدال على الغائب والغائبة والمتكلم، فنقول: ليفعلْ للغائب، ولتفعلْ للغائبة، ولأفعلْ للمتكلم، وبالنسبة للمخاطب يستغنى بالأمر: افعلْ عن دخول اللام على الفعل المضارع مع أنه الأصل، وهذا ما يقرره المبرد في هذا النص: «فإمَّا قَوْلك: اضْرِب واقتل فمبني غير مجزوم؛ لأَنه لَيْسَ فِيهِ حرف من حُرُوف المضارعة الَّتِي يجب بهَا الْأَعْرَاب، فَاللَّام فِي الْأَمر للْغَائِب وَلكُل من كَانَ غير مُخَاطب، نَحْو قَول الْقَائِل: قُم ولأقمْ مَعَك، فَاللَّام جازمة لفعل الْمُتَكَلّم، وَلَو كَانَت للمخاطب لَكَانَ جيدًا على الأَصْل، وَإِن كَانَ فِي ذَلِك أَكثر؛ لاستغنائهم بقَوْلهمْ: افعلْ عَن لتفعلْ، وَرُوِيَ أَن رَسُول الله قَرَأَ: ﴿**فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا**﴾ [يونس: ٥٨] بِالتَّاءِ». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

فهنا يقرر المبرد أمرين: الأول- أن الأصل في أمر المخاطب هو إدخال لام الأمر الجازمة على الفعل المضارع كما في قراءة: ﴿**فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا**﴾ **المذكورة في النص**، وعدَّ المبرد هذا البناء جيدًا. أما الأمر الثاني فإنه يستغنى عن هذا في شأن المخاطب بفعل الأمر؛ لأنه لا يأتي إلا للمخاطب؛ وبهذا يبرز دور المخاطب في التوجيه النحوي الخاص بالتركيب.

٣- مخاطبة الجماعة بلفظ الجنس:

مما أشار إليه المبرد جواز الإشارة إلى جمع المخاطبين باسم الإشارة المفرد، وذلك في قوله: «وَقد يجوز أَن تجْعَل مُخَاطبَة الْجَمَاعَة عل لفظ الْجِنْس؛ إِذْ كَانَ يجوز أَن تخاطب وَاحِدًا عَن الْجَمَاعَة، فَيكون الْكَلَام لَهُ، وَالْمعْنَى يرجع إِلَيْهِم؛ كَمَا قَالَ الله تبارك وتعالى: ﴿**ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا**﴾ [النساء: ٣]، وَلم يقل (ذَلِكُم)؛ لِأَن الْمُخَاطب النبي صلى الله عليه وسلم فَمَا ورد من هَذَا الْبَاب فقسه على مَا ذكرت لَك تصب إِن شَاءَ الله». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

فخصوصية الرسول الكريم باعتباره قائد الأمة والمبلغ لها الأمر الإلهي هي التي خولت مجيء الأسلوب على هذا النحو، فجاء اسم الإشارة (ذلك) ولم يأت (ذلكم)؛ إذ خطاب الرسول خطاب للأمة جميعًا.

ثانيًا- عوارض التركيب:

عوارض التركيب، هي: ما يعتري التركيب من تغيرات، مثل: الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، وغير ذلك.

١- الحذف:

يقع الحذف كثيرًا في الكلام العربي، ولا يأتي الحذف عبثًا، بل وضع له علماء العربية الضوابط، ومن ذلك: أن يدل الملفوظ من الكلام على المحذوف، وأن يكون المخاطب عالمًا بهذا المحذوف، وأن يكون الحذف ذا فائدة في الكلام، ومحققًا لغرض ما يريد المتكلم إيصاله للمخاطب.

ويقع الحذف عند المبرد بناء على علم المخاطب بالمحذوف، كما في قوله: «وَكَذَلِكَ لَو كنت منتظرا رجلا فَقلت: زيد. جَازَ على مَا وصفت لَك، وَنَظِير هَذَا الْفِعْل الَّذِي يضمر – إِذا علمت أَن السَّامع مستغن عَن ذكره – نَحْو قَوْلك إِذا رَأَيْت رجلا قد سدد سَهْما فَسمِعت صَوتًا: القرطاس وَالله، أَي: أصَاب القرطاس، أَو رَأَيْت قومًا يتوقعون هلالاً، ثمَّ سَمِعت تَكْبِيرًا، قلت: الْهلَال وَالله، أَي: رَأَوْا الْهلَال، وَمثل هَذَا: مَرَرْت بِرَجُل زيد لما قلت: مَرَرْت بِرَجُل، أردْت أَن تبين من هُوَ فكأنك قلت: هُوَ زيد، وعَلى هَذَا قَول الله عز وجل: ﴿**قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ**﴾ [الحج: ٧٢]، وَتقول: الْبر بِخَمْسِينَ، وَالسمن منوان، فتحذف الْكُرّ وَالدِّرْهَم؛ لعلم السَّامع فَإِنَّهُمَا اللَّذَان يسعر عَلَيْهِمَا» (المقتضب، ١٣٩٩هـ). والحذف بأنواعه المختلفة – كما في النص – مشروط بعلم المخاطب بالمحذوف، وهو ما يؤكد عليه المبرد في نص آخر حيث يقول: «كل مَا كَانَ مَعْلُوما في القَوْل جَارِيًا عِنْد النَّاس فَحَذفهُ جَازَ؛ لعلم الْمُخَاطب، فعلى هَذَا فَأَجره». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

ومن أنواع الحذف التي تعرض لها:

أ- حذف المبتدأ:

من الحذف الذي أشار إليه المبرد، حذف المبتدأ في نحو قوله: «نَحْو ذَلِك قَول الله عز وجل ﴿**إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ**﴾ [الذاريات: ٥٢] وَقَالَ ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ﴾ [الطور: ٣٠] ﴿**وَقَالُوا مَجْنُونٌ وَازْدُجِرَ**﴾ [القمر: ٩] فَهَذَا كُله على الْحِكَايَة، والابتداء (هُوَ)، وَلكنهَا محذوفة فِي الْقُرْآن؛ لعلم الْمُخَاطب». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

فالذي خول حذف المبتدأ في هذه الآيات علم المخاطب به؛ ولذلك لم توجد حاجة لذكره، والمبتدأ المحذوف في الآيات هو: محمد صلى الله عليه وسلم، وبالرغم من أن الحذف وقع استنادًا على علم المخاطب بالمحذوف غير أن هناك ملمحًا رائعًا من الواجب الإشارة إليه، وهو: أن ما جاء من صفات في هذه الآيات ورد على لسان المشركين، والغرض منها التنقيص من شخص الرسول الكريم وعيبه؛ لذا جاء وقع الحذف للمبتدأ؛ لئلا تقع صفات الذم والتنقيص على شخصه الكريم مباشرة، ولهذا نظائر في القرآن، ففي آخر سورة الضحى يقول الحق مخاطبًا الرسول الكريم: ﴿**مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى**﴾ [الضحى: ٣] ذاكرًا مفعول الفعل المنفي (ما ودع) والمفعول هو الرسول الذي تدل عليه كاف الخطاب، ثم أتبع ذلك بلفظ (رب) المضاف إلى شخصه الكريم أيضًا؛ مما يشعر بعظيم الحياطة والرعاية، لكن حذف المفعول الذي هو رسول الله مع الفعل المنفي (ما قلى)؛ لما في معنى القلى من الكره والبغض، والحذف للمفعول الذي هو رسول وقع تحاشيًا لمباشرة البغض والكره لشخصه الكريم، ثم مراعاة للفاصلة القرآنية، وكل هذا مما يندرج تحت مراعاة حال المخاطب عند بناء التراكيب اللغوية، هذه المراعاة التي تنبه إليها النحاة واستثمرها البلاغيون في مواطن عدة، ولم يتم التنبه إليها من قبل النحويين المتأخرين؛ لأنهم صبوا اهتمامهم على التقعيد ووضع المعايير الصارمة، والانخراط في الخلافات العقلية التي لا طائل من ورائها في الغالب.

ب- حذف الخبر:

يقول المبرد عند كلامه عن تعويضات تحل محل أدوات القسم: «فَمن هَذِه الْحُرُوف (الْهَاء) الَّتِي تكون للتَّنْبِيه، تَقول: لَا ها اللهِ ذَا. وَإِن شِئْت قلت: لا هللَّه ذَا. فَتكون فِي مَوضِع (الْوَاو) إِذا قلت: لَا واللهِ. فَأَما قَوْلك: ذَا فَهُوَ الشَّيْء الَّذِي تقسم بِهِ، فالتقدير: لَا وَالله هَذَا مَا أقسم بِهِ. فحذفت الْخَبَر لعلم السَّامع بِهِ». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

فالمحك الذي خول للمتكلم هنا حذف خبر اسم الإشارة (ذا) هو علم المخاطب بهذا الخبر.

ومن حذف الخبر ما أشار إليه المبرد بقوله: «فَأَما حذف الْخَبَر فمعروف جيد، من ذَلِك قَوْله ﴿**وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا**﴾ [الرعد: ٣١] ... لم يَأْتِ بِخَبَر؛ لعلم الْمُخَاطب، وَمثل هَذَا الْكَلَام كثير، وَلَا يجوز الْحَذف حَتَّى يكون الْمَحْذُوف مَعْلُومًا بِمَا يدل عَلَيْهِ من تقدم خبر أَو مُشَاهدَة حَال». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

ووقع الحذف لعلم المخاطب به، وهذا مشروط بأن يكون المحذوف معلومًا بما يدل عليه في الكلام أو بمشاهدة حال.

ج- حذف المفعول به:

«هَذَا بَاب من إِعْمَال الأول وَالثَّانِي، وهما الفعلان اللَّذَان يعْطف أَحدهمَا على الآخر، وَذَلِكَ قَوْلك: ضربت وضربني زيد. ومررت ومر بِي عبد الله. وَجَلَست وَجلسَ إِلَيّ أَخَوَاك. وَقمت وَقَامَ إِلَى قَوْمك. فَهَذَا اللَّفْظ هُوَ الَّذِي يختاره البصريون، وَهُوَ إِعْمَال الْفِعْل الآخر فِي اللَّفْظ. وَأما فِي الْمَعْنى فقد يعلم السَّامع أَن الأول قد عمل كَمَا عمل الثَّانِي، فَحذف لعلم الْمُخَاطب، وَنَظِير ذَلِك فِي الْحَذف قَول الله عز وجل: ﴿**وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ**﴾ [الأحزاب: ٣٥] فقد يعلم المخاطبون أَن الذاكرات متعديات فِي الْمَعْنى، وَكَذَلِكَ الحافظات؛ لِأَن الْمَعْنى: والحافظاتها والذاكراته». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

وقع حذف معمول العامل الثاني في الآية (الحافظات) و(الذاكرات) استنادًا على علم المخاطب بأمرين: الأول- أن العامل متعدٍّ، والمتعدي يطلب مفعولاً، والثاني- معرفة المخاطب بالمحذوف؛ حيث إنه سبق في الكلام؛ ولذا طوي من الكلام، فالمحذوف للعامل الأول (الحافظات): فروجهن، والمحذوف للعامل الثاني (الذاكرات): الله كثيرًا.. وجاء الحذف للإيجاز، وكان التعويل على المخاطب في إدراك المحذوف؛ مما يبين أثر مراعاته عند بناء التراكيب.

وهذا الحذف – فضلاً عما فيه من الإيجاز – نلمح فيه دلالات تجعل من الذكر لو وقع لكان عبثًا وتطويلاً لا طائل من ورائه؛ لسهولة إدراك المخاطب للمحذوف؛ لأن في الكلام ما يدل عليه، ثم إن الحذف جاء مراعيًا لطبيعة النساء، فمن طبيعة النساء شدة الحياء والخجل، ومن ثم طوى المعمول (فروجهن) معهن؛ لأن ذكر هذا مما يصيبهن بالخجل، وكذلك من طبيعتهن الثرثرة والاهتمام بتوافه الأمور؛ ولذا يغفلن عن ذكر الله في أوقات كثيرة، ومن ثم طوى معهن معمول (الذاكرات)، وهو: (الله كثيرًا)؛ مراعاة لأحوالهن وطبيعتهن.

د- حذف الألف واللام:

يقول المبرد: «وَأما حسنُ وَجْهٍ فَإِنَّهُ أخف فِي اللَّفْظ، فحذفوا الْألف وَاللَّام تَخْفِيفًا، فَمن ذَلِك قَوْلهم: هُوَ حَدِيث عهد بالوجع، ... وَإِنَّمَا جَازَ حذف الْألف وَاللَّام؛ لعلم السَّامع أَنَّك لَا تَعْنِي إِلَّا وَجهه، وَأَن الأول لَا يكون بِهِ معرفَة أبدًا». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

وإنما جاز هنا حذف (ال) من المضاف إليه؛ لعلم السامع أن المتكلم يقصد الإضافة، وإنما حذف تخفيفًا.

هـ- الحذف في باب الاستثناء:

مما جاز الحذف فيه تخفيفًا؛ لعلم المخاطب: الحذف في باب الاستثناء، نحو ما ورد في قول المبرد: «هَذَا بَاب مَا حذف من الْمُسْتَثْنى تَخْفِيفًا، واجتزئ بِعلم الْمُخَاطب، وَذَلِكَ قَوْلك: عِنْدِي دِرْهَم لَيْسَ غير. أردْت لَيْسَ غير ذَلِك، فحذفت وضممت كَمَا ضممت قبل وَبعد؛ لِأَنَّهُ غَايَة». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

بان لنا مما سبق أن الحذف عند المبرد – والنحاة معه – مشروط بعلم المخاطب، وبهذا يلتقي النحاة مع أصحاب النظرية التداولية في مفهومين:

الأول– ما يسمونه بالافتراض المسبق Pre–supposition، ففي كل تواصل لساني ينطلق الشركاء من افتراضات معترف بها، ومتفق عليها بينهم، تشكل الخلفية التواصلية الضرورية؛ لتحقيق النجاح في عملية التواصل، وهذه الافتراضات محتواة ضمن السياقات والبنى التركيبية (صحراوي، ٢٠٠٥). ومنهم من يسميها الإضمارات التداولية. (إدريس، ٢٠٠٦)

الثاني: السياق المقالي اللغوي، في مقابل السياق المقامي الاجتماعي الثقافي (شارودو ومنغو، ٢٠٠٨). ويتشكل السياق عمومًا في علم تحليل الخطاب من: المتكلم والمستمع والحضور والزمان والمكان والموضوع، وكذلك العلاقات الفيزيائية بين المتفاعلين، كالإشارات والإيماءات وتعبيرات الوجه والقناة الموصلة، والنظام، أي: الأسلوب اللغوي المستعمل. (الخطاب، الشهري، ٢٠٠٤)

٢– الزيادة:

يزيد المتكلم أحيانًا بعض الأحرف؛ مراعاة لحال المخاطب، وقد أورد المبرد أمثلة لهذه الزيادات، من ذلك:

أ– زياد (ها) و(الكاف) على اسم الإشارة (ذا):

مراعاة لحال المخاطب وبعده وقربه من المتكلم رأى أهل اللغة زيادة حرف (ها) في أول اسم الإشارة للتنبيه، وزيادة الكاف في آخره لزيادة التنبيه إذا كان المخاطب بعيدًا عن المتكلم، وفي هذا يقول المبرد: «فَإِن قلت (هَذَا) فـ(هَا) للتَّنْبِيه، و(ذَا) هي الِاسْم، فَإِذا خاطبت زِدْت الْكَاف للذي تكَلمه، وَدلّ الْكَلَام بوقوعها على أَن الذى تومئ إِلَيْهِ بعيد، وَكَذَلِكَ جَمِيع الْأَسْمَاء المبهمة إِذا أردْت التراخي زِدْت كافا للمخاطبة؛ لِأَنَّك تحْتَاج إِلَى أَن تنبه بهَا الْمُخَاطب على بعد مَا تومئ إِلَيْهِ». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

وهذا في (ذا) وغيرها من أسماء الإشارة، تزاد (ها) في أولها للتنبيه، وإذا تراخى المشار إليه المخاطب وبعد مكانه زيدت الكاف بعدها؛ زيادة في التنبيه، مراعاة لحال المخاطب.

ب– دخول كاف الخطاب على المنادى:

المنادى – كما عرفه النحويون – «هو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظًا أو تقديرًا» (المالكي، ٢٠١٠)، والمنادى مخاطب في الأصل، ولا يحتاج إلى ما يدل على أنه مخاطب؛ لأنه لا ينادى إلا مخاطب حاضر؛ ولذا منع المبرد دخول كاف الخطاب عليه؛ لأن هذا ينقض مخاطبة المنادى.

يقول المبرد: «اعْلَم أَن إِضَافَة المنادى إِلَى الْكَاف الَّتِي تقع على الْمُخَاطب محَال؛ وَذَلِكَ لِأَنَّك إِذا قلت: يَا غلامك أقبل. فقد نقضت مُخَاطبَة المنادى بمخاطبتك الْكَاف. فَإِن أضفت إِلَى الْهَاء صلح على مَعْهُود، كَقَوْل الْقَائِل إِذْ ذكر زيدًا: يَا أَخَاهُ أقبل، وَيَا أَبَاهُ، وَنَحْو ذَلِك، وَكَذَلِكَ: يَا أخانا، وَيَا أَبَانَا. فَأَما فِي الندبة فَيجوز: يَا غلامك، وَيَا أَخَاك؛ لِأَن الْمَنْدُوب غير مُخَاطب، وَإِنَّمَا هُوَ متفجع عَلَيْهِ». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

إن اعتبار المخاطب في النص له أثره في توجيه التركيب؛ فكاف الخطاب لا تدخل على المنادى؛ لأنها إذا دخلت على المنادى نقضت خطاب المنادى، وهذا أسلوب غير جائز؛ لأن يحول المنادى من حاضر إلى غائب، والغائب لا ينادى، لكن في الندبة يجوز؛ لأن المندوب لا يكون إلا غائبًا، فيجوز: يا غلامك، يا أباك، يا أخاك... إلخ.

وفي موضع آخر يقول: «فَأَما الْمُخَاطب فمحال أَن تكون لَهُ فِي الدُّعَاء، لَا تَقول: يَا أمك، أقبلي؛ لِأَن المخاطبة لَا تجمع اثْنَيْنِ إِلَّا على جِهَة الْإِشْرَاك». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

النداء مخاطبة للمنادى، وكاف الخطاب مخاطبة له، ولا يجتمع لواحد مخاطبتان في وقت واحد؛ لذا لم يجز الخطاب بالنداء والكاف في نحو: يا أمك، أقبلي.. فهذا من التراكيب الفاسدة.

وبهذا يبرز أثر مراعاة المخاطب في بيان صحة التركيب من فساده، فدخول كاف الخطاب على المنادى يفسد أسلوب النداء، ويحوله وجهة أخرى، يحوله من النداء إلى الندبة.

٣- التقديم والتأخير:

يخالف المتكلم – أحيانًا – بين ترتيب أجزاء الجملة، فيقدم ما حقه التأخير، ويؤخر ما حقه التقديم، وقد تعرض المبرد لأنواع من التقديم والتأخير، مبرزًا أثر المخاطب في دفع المتكلم إلى ارتكاب ذلك، ومن ذلك: تَعَرْضُ المبرد في باب (ما يجوز من تقديم جواب الجزاء عليه وما لا يجوز إلا في الشعر اضطرارًا) لتقديم جواب الشرط على الأداة والشرط، وعند تناوله للمسألة أدار حوارًا بينه وبين المخاطب، وجعل منه شريكًا في التوجيه النحوي للتركيب، فيجيز تقديم الجواب في نحو: آتيك إن أتيتني، وأزورك إن زرتني (المقتضب، ١٣٩٩هـ). لكن في نحو: آتي مَن آتاني، لا يرى أن ها هنا تقديمًا؛ لأنه ليس هنا أسلوب شرط، فيقول في رده على مخاطبه: «وَلَو قلت: آتِي مَن أَتَانِي؛ للزمك أَن يكون مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ الَّذِي قبلهَا، وَهَذَا لَا يكون؛ لِأَن الْجَزَاء مُنْفَصِل كالاستفهام» (المقتضب، ١٣٩٩هـ)؛ لأن (مَن) اسم موصول في محل نصب مفعول به للفعل (آتي)، فكأن الأسلوب تحول عن الشرط بجملته المركبة من جملة الشرط وجملة الجواب إلى جملة بسيطة مكونة من فعل وفاعل ومفعول.

وتعليله لنفي تقدم الجواب على الأداة والشرط في جملة (آتِي مَن أَتَانِي) بـ«لِأَن الْجَزَاء مُنْفَصِل كالاستفهام»؛ لأن أداة الشرط كما أداة الاستفهام لها صدر الكلام، ثم إنه إذا فصل بها لم تعمل فيما قبلها.

فإن قيل للمبرد: فلمَ جاز عندك تقديم الجواب في نحو: آتيك إن أتيتني، وأزورك إن زرتني؟ فأحسب أنه ارتكن إلى المعنى، فمعنى الشرط في هاتين الجملتين ما زال محسوسًا؛ لأن الأداة حرف، لكن في جملة: آتي من يأتيني، الأداة اسم، وحتى مع ما قلناه من تحول الجملة مع التقديم إلى الجملة البسيطة غير أن معنى الشرط ما زال محسًّا؛ ولذلك أن هذا وأمثاله يرجع الحكم فيه إلى المعنى الذي يحسه المخاطب، وهذا ما قرره المبرد نفسه في قوله: «إِنَّمَا يصلح التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير إِذا كَانَ الْكَلَام موضحًا عَن الْمَعْنى، نَحْو: ضرب زيدا عَمْرو؛ لِأَنَّك تعلم بالإعراب الْفَاعِل وَالْمَفْعُول» (المقتضب، ١٣٩٩هـ). ويقول: «وَإِنَّمَا يجوز التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير فِيمَا لَا يُشكل تَقول: ضرب زيد عمرا، وَضرب زيدا عَمْرو؛ لِأَن الْإِعْرَاب مُبين فَإِن قلت: ضرب هَذَا هَذَا، أَو ضربت الحبلى الحبلى – لم يكن الْفَاعِل إِلَّا الْمُتَقَدّم». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

والذي تجدر الإشارة إليه أن الحوار بين المبرد والمتكلم والمخاطب حول هذه القضية حتى نهايتها، الحوار بين طرفي الكلام (المتكلم والمخاطب) من جهة، وبينهما وبين محلل الكلام (المبرد) من جهة أخرى في عملية تفاعلية تداولية من الطراز الأول (المقتضب، ١٣٩٩هـ)، وهذا ليس في هذه المسألة فقط بل يكاد يشمل كل مسائل التقديم والتأخير التي تناولها. (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

ثالثا- التوجيه الإعرابي:

تعرض المبرد لبعض التراكيب بالإعراب، وكان المخاطب حاضرًا عند إعراب هذه التراكيب، وبرز أثره في اختيار إعراب وطرح آخر، من ذلك ما أورده في قوله: «فَإِذا قلت: ادخُلُوا الأول فَالْأول، فَلَا سَبِيل عِنْد أَكثر النَّحْوِيين إِلَى الرّفْع؛ لِأَن الْبَدَل لَا يكون من الْمُخَاطب؛ لِأَنَّك لَو قدرته بِحَذْف الضَّمِير لم يجز. فَأَما عِيسَى بن عمر فَكَانَ يُجِيزهُ، وَيَقُول: مَعْنَاهُ: ليدْخل الأول فَالْأول، وَلَا أَرَاهُ إِلَّا جَائِزا على

الْمَعْنى؛ لِأَن قَوْلك: (ادخل) إِنَّمَا هُوَ: (لتدخل) في الْمَعْنى، وَقَرَأَ رَسُول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿**فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا**﴾ [يونس: ٥٨] فَإِذا قلت: ادخُلُوا الأول وَالْآخر، وَالصَّغِير وَالْكَبِير – فالرفع؛ لِأَن مَعْنَاهُ: ادخُلُوا كلكُمْ، فَهَذَا لَا يكون إِلَّا مَرْفُوعًا، وَلَا يكون إِلَّا بِالْوَاو؛ لِأَن الْفَاء تجْعَل شَيْئًا بعد شيء، وَالْوَاو تتصل على معنى». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

في النص لم يجز الرفع على البدل في نحو: ادخلوا الأول فالأول، فلم يُجِزْ رفع (الأول) على البدل من (واو الجماعة) التي هي في محل رفع لوقوعها فاعلاً، وأعرب الكلمة حالاً منصوبة، و(الأول) الثانية معطوف منصوب، وعلل امتناع الرفع أن البدل لا يكون من المخاطب، فالمخاطب – هنا – كان له أثره في التوجيه الإعرابي. وعاد فأجاز الرفع على البدل في نحو: ادخلوا الأول والآخر، فـ(الأول) بدل مرفوع من واو الجماعة، وإنما جاز الرفع هنا على التوكيد؛ لأن العطف جاء بـ(الواو) المفيدة لمطلق الجمع وليس بالفاء المفيدة للترتيب والتعقيب، فالعطف بالواو على تقدير: ادخلوا كلكم، ولا يجوز هذا التقدير مع الفاء.

المبحث الثالث

أثر المخاطب في توجيه الأساليب

ينحصر الكلام في أسلوبين لا ثالث لهما، هما: الخبر والإنشاء، والخبر المقصود – هنا – ليس هو الجزء المتمم للجملة الاسمية مع المبتدأ، وإنما المقصود بالخبر ما ينقل ويُحَدَّثُ به من كلام قولاً أو كتابة، وهو كلام يحتمل الصدق والكذب لذاته؛ وذلك لأن له نسبة خارجية تفهم من الواقع الخارجي؛ فإن طابق المفهوم من الكلام الواقع الخارجي كان الخبر صادقًا، وإن لم يطابق كان الخبر كاذبًا، فلو قال أحدهم: سافر محمد، فهذا خبر، فإن طابق هذا الخبر الواقع بأن سفر محمد وقع فعلاً فهو خبر صادق، ولكن إن لم يقع من محمد سفر فهو خبر كاذب.

وأما الإنشاء فهو كلام لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا؛ لعدم وجود نسبة خارجية له، فلو قلنا: هل سافر محمد؟ أين النسبة الخارجية؟ لا توجد، وقس على ذلك كل الأساليب الإنشائي، الطلبي منها وغير الطلبي.

وكان لمراعاة المخاطب – هنا – أثره في التوجيه النحوي من جهتين: الأولى – التوجيه النحوي للأسلوب في ذاته. الثانية– التمييز النوعي للأسلوب والموازنة بين الأساليب.

الجهة الأولى– التوجيه النحوي للأسلوب في ذاته:

١– الأساليب الإنشائية:

الأساليب الإنشائية نوعان: الأول– الأساليب الطلبية، وهي خمسة: الاستفهام والأمر والنهي والنداء والتمني. والثاني– الأساليب غير الطلبية، مثل: الترجي، والقسم، والتعجب بصيغتيه (ما أفعلَه، وأفعلْ به)، وأفعال المدح والذم (نعم وبئس وحبذا ولا حبذا) ... إلخ.

وبرز دور المخاطب وأثره عند تناول المبرد لهذه الأساليب، فللمخاطب دوره في التوجيه النحوي لأساليب الإنشاء عنده، من ذلك قوله: «إِذا قَالَ لَك رجل: جَاءَنِي عبدُ الله. فَإِن السُّؤَال إِذا كنت تعرف جمَاعَة كلهم عبد الله: من عبدُ الله؟ وَإِذا قَالَ: رَأَيْت عبدَ الله. قلت: من عبدَ الله؟ وَإِن قَالَ: مَرَرْت بِعَبْد الله. قلت: من عبدِ الله؟ فَهَذَا سَبِيل كل اسْم علم مستفهم عَنهُ أَن تحكيه كَمَا قَالَ الْمخبر.

وَلَو قلت فِي جَمِيع هَذَا: من عبدُ الله؟ كَانَ حسنا جيدا، وَإِنَّمَا حكيت ليعلم السَّامع أَنَّك تسأله عَن هَذَا الَّذِي ذكر بِعَيْنِه، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنَّك لَو قلت: وَمن أَو فَمن لم يكن مَا بعدهمَا إِلَّا رفعًا؛ لِأَنَّك عطفت على كَلَامه، فاستغنيت عَن الْحِكَايَة؛ لِأَن الْعَطف لَا يكون مُبْتَدأ». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

في هذا النص يفرق المبرد بين حالين: الأولى– حال الحكاية، والثانية – حال غير الحكاية.. وفي الحال الأولى يجب على المتكلم مراعاة حال المخاطب، فعليه أن يفرق بين الأساليب المحكية عند توجيه السؤال لمخاطبه، فإن جاء المستفهم عنه مرفوعًا في الحكاية جاء مرفوعًا في السؤال، وإذا جاء منصوبًا جاء في السؤال، وكذلك إذا جاء مجرورًا كان كذلك في السؤال، وهذا الالتزام من المتكلم بناه المبرد على حال المخاطب؛ فالمتكلم يفعل ذلك ليعلم المخاطب أن المستفهم عنه هو هو المحكي عنه (المخبر عنه)، وهذا التوجيه الإعرابي المحاكي للخبر جاء مع إقرار المبرد أن الرفع في كل الأحوال حسنٌ.

فمع الحكاية لكي يتعين للمخاطب المستفهم عنه يرى المبرد متابعة الإعراب في المحكي/ الخبر؛ فإذا كان المستفهم عنه فاعلاً مرفوعًا في الحكاية: جاءني عبد الله. جاء في السؤال مرفوعًا: من عبدُ الله؟ وإذا كان المستفهم عنه مفعولاً منصوبًا: رأيت عبدَ الله. جاء في السؤال منصوبًا: من عبدَ الله؟ وإذا كان المستفهم عنه مجرورًا: مررت بعبدِ الله. جاء السؤال مجرورًا: من عبدِ الله؟؛ وفي كل ذلك ليعلم المخاطب أن المستفهم عنه هو المحكي عنه إن كان الفاعل فالرفع في السؤال، وإن كان مفعولاً فالنصب عند السؤال، وإن كان الجر فالجر عند السؤال. والعنصر الضاغط في توجيه المتكلم هذا التوجيه الإعرابي هو المخاطب؛ ليعلم تعيينًا أن السؤال عن المحكي عنه في كل أسلوب من الأساليب الثلاثة، فإذا تم الاستغناء عن الحكاية بتصدير السؤال بالواو أو الفاء توجه الإعراب للرفع، فيقال: ومن عبدٌ الله؟ أو: فمن عبدُ الله؟ ولن يلتبس على المخاطب الأمر؛ لأن بالعطف الكلام متصل بين المتكلم والسائل، والسائل حين يسأل لا يبتدئ كلامًا بل يصل كلامه بكلام المتكلم، فحين يقول المتكلم: جاءني عبدُ الله. يعاجله السائل: ومن عبدُ الله؟ وحين يقول: رأيت عبدَ الله. يعاجله السائل: ومن عبدُ الله؟ وحين يقول: مررت بعبدِ الله. يعاجله السائل: ومن عبدُ الله؟ بالرفع في الحالات الثلاث؛ فلا يلتبس على المخاطب أن المستفهم عنه في الحال الأولى هو الفاعل، وفي الحال الثانية هو المفعول به، وفي الحال الثالثة هو المجرور وكذلك مع الجر، ومن ثم فلا حاجة لمراعاة الحكاية عند الاستفهام، لكن بدون العطف تبقى الحاجة لمراعاة الحكاية ملحة؛ لأن هناك انفصالاً بين الحكاية والسؤال، فلو التزم السائل الرفع في كل الحالات الثلاث: من عبدُ الله؟ لالتبس على المخاطب في حالتي النصب والجر هل المستفهم عنه: عبد الله هو المحكي عنه أو عبد الله غيره؛ لأن السائل هنا ابتدأ كلامًا؛ لأنه لا ربط بين سؤاله وحكاية المتكلم عن عبد الله، أو هكذا قد يتوهم السامع.

الجهة الثانية– تمييز نوع الأسلوب:

١– الأسلوب الخبري لفظًا الإنشائي معنى:

توصل المبرد إلى نوع الأسلوب معتمدًا على علم المخاطب، من ذلك قوله: «فَأَما قَوْلك: غفر الله لزيد، ورحم الله زيدًا، وَنَحْو ذَلِك. فَإِن لَفظه لفظ الْخَبَر، وَمَعْنَاهُ الطّلب، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِك لعلم السَّامع أَنَّك لَا تخبر عَن الله عز وجل، وَإِنَّمَا تسأله». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

فقد تعرَّف المبرد على أن مثل أسلوب: غفر الله لزيد، ورحم الله زيدًا. خبر لفظًا، إنشاء معنى، وعلل لذلك بعلم المخاطب؛ إذ إن المخاطب يعلم أن مثل هذا الأسلوب وإن جاء لفظه في صورة الخبر، غير أنه دعاء، والدعاء طلب، والطلب إنشاء، ومن البديهي أن يكون المعنى إنشائيًا؛ لأنه من المستحيل أن يكون المتكلم يخبر الله العالم بكل شيء، الذي ﴿**لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ**﴾ [آل عمران: ٥]، فلزم أن يكون الأسلوب طلبيًا إنشائيًا.

وكان للمخاطب دوره في توجيه الأسلوب هذه الوجهة، بطبيعة الحال مع قرائن أخرى.

ونحوه ما جاء عند حديث المبرد عن الأساليب التي دخلها معنى القسم لمعانٍ تشتمل عليها؛ حيث يقول: «اعْلَم أَن هَذِه الْأَسْمَاء الَّتِي نذكرها لَك إِنَّمَا دَخلهَا معنى الْقسم لمعان تشْتَمل عَلَيْهَا، كَمَا أَنَّك تَقول: علم الله لَأَفْعَلَنَّ. فـ(علم) فعل ماض، وَالله عز وجل فَاعله، فإعرابه كإعراب: رزق الله. إِلَّا أَنَّك إِذا قلت: علم الله. فقد استشهدت؛ فَلذَلِك صَار فِيهِ معنى الْقسم، أَلا ترى أَنَّك تَقول: غفر الله لزيد. فلفظه لفظ مَا قد وَقع، وَمَعْنَاهُ: أسأَل الله أَن يغْفر لَهُ، فَلَمَّا علم السَّامع أنك غير مخبر عَن الله بِأَنَّهُ فعل – جَازَ أَن يَقع على مَا ذَكرْنَاهُ، وَلم يفهم عَن قَائِله إِلَّا على ذَلِك». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

فالمخاطب هو الذي يوجه معنى الأسلوب أخبري هو أم إنشائي؟ طبعًا باستناده إلى السياق المقامي واللغوي للكلام، فالمخاطب يدرك أن إذا سمع أو قال: علم الله. أن هذا الكلام الذي في ظاهره الإخبار؛ لأن المخاطب يدرك تمام الإدراك أن المتكلم لا يخبر عن الله، ولا يجوز أن يكون مقصوده هذا، فتعبيره لا يحتمل ذلك؛ ولذلك لابد أن يحمل الأسلوب على معنى القسم، وكذلك قول المتكلم: غفر الله لزيد. لا يمكن حمل هذا الأسلوب إلا على الدعاء؛ لأنه لا يمكن حمله على الخبر؛ لذا فهو خبري لفظًا إنشائيٌّ معنى.

٢- أسلوبا الإيجاب والسلب:

اعتبر المبرد للمخاطب دورًا في التفريق بين أسلوب الإيجاب وأسلوب السلب، من ذلك قوله: «تقول: لَا يقمْ زيد وَلَا يقعدْ عبد الله. إِن عطفت نهيًا على نهي، وَإِن شِئْت قلت: لَا يقمْ زيد ويقعدْ عبد الله. وَهُوَ بإعادتك (لَا) أوضح؛ وَذَلِكَ لِأَنَّك إِذا قلت: لَا يقم زيد وَلَا يقعدْ عبد الله. تبين لَك أَنَّك قد نهيت كل وَاحِد مِنْهُمَا على حياله، وَإِذا قلت: وَيقْعد عبد الله. بِغَيْر (لَا) فَهَذَا وَجه، وَقد يجوز أَن يَقع عِنْد السَّامع أَنَّك أردْت لَا يجْتَمع هَذَانِ؛ فَإِن قعد عبد الله وَلم يقم زيد لم يكن الْمَأْمُور مُخَالفًا، وَكَذَلِكَ إِن لم يقم زيد وَقعد عبد الله، وَوجه الِاجْتِمَاع إِذا قصدته أَن تَقول: لَا يقم زيد وَيقْعدَ عبد الله. أَي: لَا يجْتَمع قيام زيد وَأَن يقْعد عبد الله». (المقتضب، ١٣٩٩هـ)

في هذا النص ثلاث حالات:

الحالة الأولى: وقوع النهي في جملة المعطوف وجملة المعطوف عليه، ولها صورتان: مثال الصورة الأولى: لَا يقمْ زيد وَلَا يقعدْ عبد الله. ومثال الصورة الثانية: لَا يقمْ زيد ويقعدْ عبد الله. فزيد منهي عن القيام وعبد الله منهي عن القعود في كلتا الحالتين، والنهي عن القعود في الصورة الأولى أوضح لتكرار (لا)، وهذا بناء على جزم الفعلين في جملة المعطوف وجملة المعطوف عليه.

والحالة الثانية: وقوع النهي في الجملة الأولى دون الثانية، وهذا بحسب ما يقع في ذهن المخاطب، ولها صورة واحدة، مثالها: لَا يقمْ زيد ويقعدُ عبد الله. فالنهي عن قيام زيد واضح، وانتفاء نهي قعود عبد الله، ولن يتبادر هذا إلى السامع أو المخاطب إلا برفع فعل الجملة الثانية، فهنا يكون للمخاطب دور في التوجيه النحوي.

والحالة الثالثة: وقوع النهي في الأولى وانتفاء حدوث الفعل في الثانية من غير نهي، ولها صورة واحدة، مثالها: لَا يقمْ زيدٌ وَيقْعدَ عبد الله. وكأن المتكلم يريد أن يقول: ليس من اللائق نهي زيد عن القيام ويقوم عبد الله بالقعود، بل قيام زيد ممنوع وقعود عبد الله ممنوع كذلك مع أن الجملة الثانية جملة موجبة لم يداخلها نفي أو نهي أو استفهام.

والمبرد، وإن كان قد نص على أثر المخاطب في التفريق بين أسلوب السلب وأسلوب الإيجاب في صورة الحالة الثانية، فإن أثره في التوجيه ماثل أيضًا في صور الحالتين الأولى والأخيرة، فالمعتمد عليه في التمييز بين جميع الأساليب هو المخاطب.

الخاتمة

بعد هذه الوقفة مع (أثر المخاطب في التوجيه النحوي في كتاب المقتضب للمبرد) يمكن القول: إن المبرد كان على وعي متقدم بضرورة تجاوز تحليل البنية الداخلية (الشكلية) للتراكيب إلى تحليل السياقات الخارجية المتمثلة في: المقام والمتكلم والمخاطب، فحاول في مواضع كثيرة تحليل البنية الداخلية في ضوء هذه السياقات؛ مما أعطى لتحليله بعدًا تداوليًّا، فقد تنبه إلى وجود علاقة بين الكلام وسياقاته الخارجية: المقام والمتكلم والمخاطب، وهذه رؤية تقارب ما شاع في علم النص الحديث فيما يعرف بـ(المقامية) أو (المستوى التداولي في النص) الذي يعتني كثيرًا بمفاهيم: مراعاة المتكلم والمخاطب والسياق والمقام.

وتكشف الدراسة أن المبرد أولى اهتمامًا ملحوظًا للمخاطب من خلال إشارات أو عبارات صريحة، كشفت عن الأثر الكبير لمراعاة أحوال المخاطب في التوجيه النحوي، فنبه المبرد على ضرورة مراعاة أحوال المخاطب عند إنتاج الكلام، فنص على أن الكلام يجب أن يأتي مفهمًا مفيدًا واضحًا لا غامضًا منبهًا، فترددت في النصوص الواردة في هذه الورقة عبارات من نحو: «وَتجب بهَا الفائدةُ للمخاطب» و«وَكَانَت الْفَائِدَة للسامع فِي الْخَبَر» و«وَإِنَّمَا حكيت ليعلم السَّامع أَنَّك تسأله» و«كل ذلك ليعلم المخاطب أن المستفهم عنه هو المحكي عنه» و«لِأَنَّك تحْتَاج إِلَى أَن تنبه بهَا الْمُخَاطب» و« لزيادة التنبيه إذا كان المخاطب بعيدًا عن المتكلم» و«فَخفت أَن يلتبس الزيدان على السَّامع» و«وَإِنَّمَا كسرت مَعَ الظَّاهِر فِرَارًا من اللّبْس». وهذا يعني أن المبرد كان على وعي بالوظيفة التواصلية للغة، فاللغة وضعت لتحقيق هذه الوظيفة، وهذا ما أكدت عليه اللسانيات الحديثة.

بل أدرك المبرد بحسه المرهف دور المخاطب في إنتاج الكلام، صحيح هو لا يمارس فعل الكلام، لكنه يمثل – بطريقة أو أخرى – أبرز العناصر الضاغطة على المتكلم لتوجيه الكلام بما يتواءم وحالات المخاطب، وتبدى هذا في نحو: علم المخاطب، الذي حمل المتكلم – مثلاً – على حذف بعض مكونات التركيب، فهذا الحذف شرطه المبرد بعلم المخاطب بالمحذوف. وكذلك المخاطب إذا كان بعيدًا عن المتكلم، أضيفت (الكاف) على اسم الإشارة (ذا) زيادة في تنبيهه.. وهكذا لم يغفل المبرد موقف المخاطب وذلك التفاعل الذي بينه وبين المتكلم، فقد تم استنباط القواعد باستقراء الأداء الذّي يتلقاه المخاطب؛ لأنّ المخاطب يعدّ عنصرًا رئيسيًّا في فهم ما يُنشَأُ؛ ولأنّ النص موجّه إليه كي يفهمه ويتبيّن دلالاته المختلفة؛ ولذا فليحقق المنتج هذه الغاية عليه أن يراعي الإحساس اللغوي عند المخاطب المتفاعل مع أجواء النّص الفسيحة للإسهام في إنتاج المعنى.

ولقد لمسنا دور المخاطب في اختيار المتكلم لعناصر الكلام وتوجيهها في كتاب (المقتضب)، فبدا أثره واضحًا في اختيار صيغة صرفية معينة وطرح أخرى، وفي اختيار الحرف المعين من حروف المعاني، وفي الموازنة بين هذه الحروف.

كما لمسنا دور المخاطب في بناء التراكيب على نحو خاص، من خلال: حذف عنصر من مكونات التركيب، أو زيادة حرف ما عليه، أو تقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم من أجزائه.

ولمسنا أيضًا دور المخاطب في توجيه بعض الأساليب اللغوية، وتمييز بعضها الآخر وإبرازه، والموازنة بين بعضها الآخر، واختيار الصحيح ونبذ السقيم.

كل هذا، بهدف تحقيق الوظيفة التواصلية بين المخاطب والمتكلم.

وفي الختام، توصي الباحثة بدراسة كتاب (المقتضب) في ضوء الدرس التداولي؛ لأن العناصر التداولية جميعًا من الوضوح بمكان في هذا الكتاب، بما يشهد بالسبق والوعي المتقدم لعلمائنا على النظريات اللسانية الغربية الحديثة.

والحمد لله أولاً وآخرا

المصادر والمراجع

أولاً- القرآن الكريم، جل من أنزله.

ثانيًا- الكتب العربية القديمة:

1- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، (مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق).

2- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (مؤسسة الرسالة، بيروت).

3- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزَّجَّاجي، تحقيق: مازن المبارك، (دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

4- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، (هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).

5- التَّفْسِيرُ البَسِيْط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، (عمادة البحث العلمي - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ).

6- الدر الثمين في أسماء المصنفين، لعلي بن أنجب بن عثمان بن عبد الله أبو طالب، تاج الدين ابن السَّاعي، تحقيق وتعليق: أحمد شوقي بنبين ومحمد سعيد حنشي (دار الغرب الإسلامي، تونس، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م).

7- دلائل الإعجاز في علم المعاني، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر (مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م).

8- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (دار الحديث- القاهرة، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م).

9- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، (دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م).

10- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، (دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية).

11- عمدة الكتاب، لأبي جعفر النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي (دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

12- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، عُني به: بو جمعة مكري وخالد زواري، (دار المنهاج، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م)

13- الكافية في علم النحو، لابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر (مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م).

14- اللامات، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، (دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م).

15- المقتضب، لمحمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، (القاهرة، ١٣٩٩هـ).

16- المقفى الكبير، لتقي الدين المقريزي، تحقيق: محمد اليعلاوي (دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م)

17- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، (مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م).

ثالثًا- الكتب العربية الحديثة:

1- استراتيجيات الخطاب، لعبد الهادي الشهري، (دار الكتاب الجديد، بنغازي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م).

2- الأسس الأبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، لمقبول إدريس، (عالم الكتاب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م).

3- الأسس المعرفية للخطاب النحوي، لفؤاد بو علي، (إربد، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١١م).

4- الأعلام، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي (دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م).

5- أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب، لعائشة برارات، (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ١٨/ ١/ ٢٠٠٩م).

6- إنتاج الدلالة، للدكتور صلاح فضل، (مؤسسة مختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى).

7- التداولية عند العلماء العرب، لمسعود صحراوي، (دار الطليعة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م).

8- دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، للدكتور أحمد درويش، (مكتبة الزهراء، القاهرة).

رابعًا- الكتب المترجمة إلى العربية:

1- معجم تحليل الخطاب، لباتريك شارودو ودومينيك منغو، ترجمة: عبد القادر المهدي صمود حمادي، (المركز الوطني للترجمة، تونس، ٢٠٠٨م) ص١٣٣.

2- النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، لفان دايك، ترجمة: عبد القادر قنيني، (إفريقيا الشرق، المغرب، ٢٠٠٠م).